التقدير وكلواحد منهما منتف اما الاول فظاهر واما الثاني فلكون زيد ثابتا
على تقدير الجارية باطلا عند اهل العربية فان هذا معناه ما قصده المنطقيون
من الشرطية واهل العربية ينكرونه واما فاذا انتفى تحقق المطلق عند اهل
العربية على الوجهين المذكورين انتفى المطلق مطلقا لانحصاره فيهما وهذا ظاهر
لمن له ادنى دراية فقد تحقق ما قصده السيد السند ومهد رد العلامة الدواني
وهذا غاية التحقيق في اثبات مذهب المنطقيين وابطال مذهب اهل العربية
وبحول حوله بالنظر الى التحقيق وسياتي في ذيل قوله اقول وسياتي مثابيانه في ذيل
ذلك يحل شبهة معدوم النظير وتقرير الشبهة على محاذاة ما ذكر
سابقا انا اذا فرضنا اي جوزنا ان زيدا لا نظير له في العلم والسماحة مثلا وهو
موجود في الواقع وح يصدق قولنا زيد معدوم النظير مع ان مطلقه وهو زيد
معدوم منتف في الواقع وتقرير الجواب ان زيدا معدوم اعم من ان يكون عدما
بحسب نفسه او بحسب النظير فالعدم ههنا اعم من ان يكون عدما في
نفسه او عدما رابطيا عن النظير ولا يلزم من انتفاء الاول منها انتفاء المطلق
مطلقا لجواز تحققه في القسم الثاني وبهذا الجواب بهذا التقرير حق ههنا وباطل
فيما رآه المحقق الدواني في رد كلام السيد فان بينهما فرقا بعيدا لا يخفى على
المتامل في كلامنا سابقا ولاحقا وقال بعض المحققين لرد هذا الجواب المذكور
في شبهة معدوم النظير انه لا مطلق بين العدم في نفسه والعدم الرابطي
كما انه لا مطلق بين الوجود في نفسه والوجود الرابطي وذلك لانتفاء معنى
مشترك بينهما حقيقة واستدل عليه بانه ان كان المعنى المشترك مستقلا
بنفسه لم يكن شاملا للمعنى الغير المستقل من العدم وهو العدم الرابطي
والوجود وهو الوجود الرابطي فان المعنى الرابطي من كل منهما غير مستقل وان

غير

غير مستقل فلا يشتمل للمستقل منهما اقول هذا الاستدلال مع انه قاصر
بكثير من صور التقسيمات كما لا يخفى على المتامل مخدوش بان المطلق مستقل بنفسه
ويكون غير مستقل بواسطة الخصوصية وهو كون الوجود المطلق رابطا بين
الموضوع والمحمول مثلا والحق عندي ان معنى الوجود المطلق واحد وهو المعبر عنه
في الفارسية بهستي فاذا لاحظناه بين الموضوع والمحمول على طريق الربط
بان يقال في الفارسية بهستي قيام زيد لا يكون هذا المعنى المستقل بواسطة
هذه الخصوصية غير مستقل واذا لاحظناه مع قطع النظر عن هذه الخصوصية
يكون مستقلا اقول انهم ومنهم المحقق الدواني جوزوا استلزام شيء
لنقيضه كما قالوا ان عدم الزمان سابقا ولاحقا يستلزم وجوده وذلك
لان السبق لا يتاتى بدون الزمان وقد بين في مقامه و[illegible] التام لتحققه
ههنا وقد بينا تحقيقه في بعض الحواشي ان شئت فارجع اليه وللنقيضين
كما قالوا ان ارتفاع النقيضين يستلزم اجتماعهما بناء على جواز استلزام
محال محالا ولتشبثوا بذلك في مواضع عديدة كما ذكرنا آنفا منها اي من
تلك المواقع في جواب المغالطة العامة الورود المشهورة من ان المدعى
ثابت والا فنقيضه ثابت وكلما كان نقيضه ثابتا كان شيئا من الاشياء
ايضا ثابتا فان النقيض ايضا شيء من الاشياء فاذا ثبت الشيء الخاص
ثبت الشيء المطلق وهذا بناء على ان معنى الشيء ما يعلم ويخبر عنه بالايجاب او
السلب وهذا يشمل جميع المفهومات فكلما لم يكن المدعى ثابتا كان شيء
من الاشياء ثابتا بالمعنى الذي ذكرنا اي الشيء المطلق بمعنى نفس طبيعة
الشيء من حيث هي وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كلما لم يكن شيء
من الاشياء بالمعنى الذي ذكرنا ثابتا وهذا خلف فان المدعى ايضا شيء

Copyright © King Saud University